الأمم المتحدة S/2019/113

مجلس الأمن

Distr.: General
7 February 2019
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ موجّهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشة الوزارية المفتوحة التي عقدها مجلسُ الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ عن ”التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين“ خلال رئاسة الجمهورية الدومينيكية للمجلس.

وفي هذا الصدد، أتشرف بإحالة موجز الرئاسة الذي أعدته الجمهورية الدومينيكية (انظر المرفق). وأرجو ممتناً التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماركوس **مونتِيا**
السفير
الممثل الدائم المناوب
القائم بالأعمال بالنيابة

120219 120219 19-01957 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩ الموجّهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

موجز الرئاسة عن المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بشأن موضوع "التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين"

مقدمة

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قامت الجمهورية الدومينيكية بصفتها رئيسةَ مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير بتنظيم مناقشةٍ مفتوحة بشأن التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين. وترأس الجلسةَ ميغيل فارغاس، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية. واستمع المجلسُ إلى إحاطة من كل من روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ وأكيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبافيل كابات، كبير العلماء بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وليندساي غيتشيل، الباحثة المساعدة ببرنامج الأمن البيئي التابع لمركز ستيمسون.

وقد فاق عدد المتكلمين الثمانين – ومنهم كثيرون تحدثوا باسم تجمعات إقليمية – وأدلوا ببيانات إيضاحاً لمواقفهم امتدت لأكثر من ثماني ساعات، فيما يعدّ أوسع مشاركةٍ على الإطلاق يشهدها مجلسُ الأمن في مناقشة هذه المسألة من حيث عدد الوفود التي أخذت الكلمة لبيان رأيها. وتمحورت المناقشة بشكل أكثر تركيزاً، مقارنةً بما سبقها من مناقشات مجلس الأمن، على الآثار الأمنية المترتبة على الكوارث المتصلة بالمناخ وتغيّر المناخ وكشفت عن تقاربٍ في وجهات النظر بين أغلبية كبيرة من المشاركين، مما يدل على التقدم الذي يحرزه المجلس بشأن هذه المسألة. بيد أن الأصوات المعارِضة من جانب عدة وفود بيّنت الحاجة إلى مزيد من المناقشات.

وتمثل هذه المناقشة المرةَ الرابعة التي يكرّس فيها مجلس الأمن إحدى جلساته الرسمية للتداول بشأن آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين، وتعدّ أولى المناقشات المفتوحة المنعقدة منذ المناقشة التي نظمتها الرئاسة الألمانية للمجلس في عام ٢٠١١. وكانت أولى مناقشات مجلس الأمن على الإطلاق قد عُقدت أثناء رئاسة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمجلس في عام ٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالمناقشة الثانية المنعقدة في عام ٢٠١١، اعتمد المجلس بياناً للرئيس (S/PRST/2011/15)، أعرب فيه عن قلقه إزاء احتمال أن تزيدَ الآثارُ الضارة لتغير المناخ، في الأجل الطويل، من تفاقم بعض التهديدات القائمة المحدقة بالسلام والأمن الدوليين وطلَب إلى الأمين العام تضمين تقاريره تحليلا للتداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ عندما تشكّل هذه المسائل دوافع لنشوب النزاعات أو تطرح تحدياً لتنفيذ ولايات المجلس أو تهدد عملية توطيد السلام. وتناولت المناقشةُ الثالثة التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٨ إبان رئاسة السويد للمجلس (انظر S/2018/749) التقدمَ المحرز في ذلك الصدد واستمرار الحاجة إلى أن يقيّم المجلس ويعالجَ على نحو أكثر فعالية المخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ.

وعلى مدى العامين الماضيين، اعترف مجلس الأمن بشكل متزايد بالمخاطر الأمنية المرتبطة بتغير المناخ والتغير البيئي في مختلف السياقات الإقليمية، ولا سيما في منطقة بحيرة تشاد (انظر قرار المجلس

٢٣٤٩ (٢٠١٧)) والصومال (انظر قرار المجلس ٢٤٠٨ (٢٠١٨)) وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PRST/2018/3) ومالي (انظر قرار المجلس ٢٤٢٣ (٢٠١٨)) ودارفور (انظر قرار المجلس ٢٤٢٩ (٢٠١٨)). وفي ذلك الصدد، أكّد المجلس الحاجةَ إلى تقييمات وافية للمخاطر واستراتيجيات ملائمة لإدارة المخاطر في العديد من تلك الوثائق، وضمَّنها فيما يتعلق بدارفور طلباً إلى الأمين العام أن يقدِّم حسب الاقتضاء معلومات عن هذه التقييمات في التقارير الصادرة بموجب تكليف.

وكان الهدف من المناقشة المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير كما يلي:

(أ) التوصل إلى فهم أكثر شمولا لما يعتري الجانب الأمني من مخاطر وأوجه ضعف مرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء المتنوعة؛

(ب) الوقوف على ما تفعله الدول الأعضاء لمواجهة تلك المخاطر وتبيّن الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد الدول بشكل أفضل على معالجتها؛

(ج) مناقشة الدور الذي يمكن وينبغي لمجلس الأمن الاضطلاع به في سياق الاستجابة المبكرة والوافية، تمشياً مع مسؤوليته الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين؛

(د) مناقشة الكيفية التي يمكن بها للبعثات الميدانية العاملة بموجب تكليف من مجلس الأمن أن تساعد في منع الأزمات المتصلة بالمناخ وإدارتها على نحو أفضل؛

(هـ) النظر في ماهية الدعم الذي يمكن أن يطلبه مجلسُ الأمن من فروع أخرى في أسرة الأمم المتحدة من أجل المساعدة على تلافي واحتواء المخاطر الأمنية المرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ؛

(و) النظر في قدرات الإنذار المبكر التي يحتاج إليها المجلسُ لتمكينه من الاستجابة وقت مبكر وعلى نحو فعال؛

(ز) تبيّن كيفية إشراك الدول الأعضاء للشباب وسبل تنبؤها باحتياجات الأجيال المقبِلة وقيامها بالتخطيط المسبق تحسباً لذلك، وتحسين جهودها هذه.

ويعرض هذا الموجز الأفكارَ والحجج التي طرحها المشاركون في المناقشة. وليس هذا الموجز محضرا كاملا أو رسميا، كما أنه لا يمثل بالضرورة تأييداً للبيانات التي أدلى بها أيٌّ من الدول الأعضاء أو المشاركين. وسوف يُعمّم على جميع أعضاء مجلس الأمن وعلى جميع الوفود التي شاركت في المناقشة.

الإحاطات

في الإحاطة الأولى التي استمع إليها مجلس الأمن، قدمت روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، طرحاً مقنعاً كان مؤداه أن المخاطر المرتبطة بالكوارث المتصلة بالمناخ تشكّل تهديدات أمنية حقيقية وعالمية تتسم بالجسامة وأنها ليست مجرد سيناريوهات لما يمكن أن يحدث في المستقبل. واعتبرت تلك التهديدات مخاطر أمنية تحدق بالعالم بأسره، إلا أنها محسوسة بأشد ما يكون في أكثر البلدان ضعفا. وأشارت إلى أن تغير المناخ يهدد وجود المجتمعات المحلية الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ذاته، مشددةً على أنه يؤثر أيضا على السلام والأمن بطرق هامة وإن كانت غير مباشرة. وأشارت على وجه الخصوص إلى تعرّض ساحل المحيط الأطلسي بالأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي لسلسلة من الكوارث المدمرة وإلى أثر التقلب المتزايد في معدل سقوط الأمطار الذي أدى

إلى زعزعة الاستقرار بصورة أكبر في منطقة الساحل والقرن الأفريقي من جراء اشتداد حدة التنافس على الموارد الطبيعية وتفاقم انعدام الأمن المائي والغذائي، وانخفاض تكلفة الفرصة البديلة للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

وشددت وكيلةُ الأمين العام على أن مواجهة التداعيات الأمنية لتغير المناخ مشكلةٌ جماعية تتطلب استجابةً جماعية، مشيرةً إلى أن غالبية الدول الأعضاء أصبحت بالفعل تعتبر تغير المناخ تهديداً أمنياً في سياق استراتيجياتها الأمنية الوطنية وأن الأمم المتحدة لا بد لها أن تلحق بالركب وأضافت أن الكلام ينبغي أن يُتْبع بالعمل. وأوضحت، في ذلك الصدد، أن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام تقوم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع الممارسين من مختلف فروع المنظمة وخارجها، بوضع إطار متكامل لتقييم المخاطر من أجل تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ، وأن الأمم المتحدة تعمل أيضاً على كفالة إدماج التحليلات من هذا القبيل بصورة أفضل في التقارير الصادرة بموجب تكليف. وأبرزت الحاجة إلى تعزيز قاعدة الأدلة المستند إليها من أجل دعم وضع استراتيجيات للوقاية من المخاطر المناخية وإدارتها على الصعيد الميداني، داعيةً الدول الأعضاء وسائر المؤسسات إلى إحاطة الأمم المتحدة علماً بالممارسات الجيدة في سبيل تحقيق تلك الغاية. وسلّطت الضوءَ، علاوة على ذلك، على أهمية وضع استراتيجيات إقليمية، وتعزيز التعاون الإقليمي، والأخذ بالدبلوماسية الوقائية.

وفي الإحاطة الثانية التي استمع إليها المجلس عبر وصلة صوتية من دافوس، أكد مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الطابعَ الملح الذي آلت إليه الأوضاع. وأشار إلى *تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٩* الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وإلى ما جاء فيه من أن وقوع الكوارث وعدم القدرة على التكيف هما أشد خطرين يتهددان العالم، فقال إن اجتماع العواقب السلبية يمكن أن يؤدي إلى نتائج كارثية. وحذر من إمكانية اضطرار أكثر من ١٤٠ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية إلى النزوح داخلياً في بلدانهم بحلول عام ٢٠٥٠، إن لم يتسنَ اتخاذ إجراء عاجل. ورأى أن وضع خطة فعالة ومتكاملة بشأن مسائل المناخ والحدّ من مخاطر الكوارث وبناء السلام لن يكون ممكناً إلا من خلال جهد جماعي لخفض الانبعاثات. ولاحظ أن البرنامج الإنمائي كان شاهد عيان لأثر تغير المناخ كعامل يشعل فتيل النزاع وينال من الأمن البشري، فقال إن المجتمع الدولي لم يشحذ بعد قدراته لمواجهة هذا التحدي. وشدد مشيراً إلى ازدياد إيضاح العلم لآثار تغير المناخ، لا على الغلاف الجوي فحسب بل وعلى الغلاف الحيوي أيضا، على الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة لإدارة المخاطر وأبرَزَ فرص الاستفادة من المساهمات المحددة وطنياً لتحقيق هذا الغرض. وأكد أن الاستثمار في مجالي التكيف والقدرة على الصمود يجب التوسع فيه، ملاحظاً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم بالفعل من خلال مئات المشاريع المنفذة في ١٤٠ بلدا. وذكر مثالا على ذلك الجمهورية الدومينيكية التي قامت حكومتها، بالشراكة مع البرنامج الإنمائي، بوضع مؤشر للضعف إزاء الصدمات المناخية، هو الأول من نوعه في العالم، لقياس مدى ضعف الأسر المعيشية في مواجهة الأعاصير والعواصف وغيرها من الظواهر المناخية.

وأشار كبير العلماء بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية أيضاً إلى *تقرير المخاطر العالمية لعام ٢٠١٩*، الذي جاء فيه أن الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وأزمات المياه هي التهديدات الأربعة الأعظم التي تهدد الحياةَ على الكوكب. ولاحظ أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقدِّم

بمناسبة انعقاد هذه المناقشة أول إحاطة رسمية لها إلى مجلس الأمن، وشدد على أن تغير المناخ يؤثر على الأمن بطرق متعددة، بدءا بتفاقم انعدام الأمن الغذائي وتزايد مخاطر الحرائق الهائلة ووصولا إلى زيادة احتمالات اندلاع فتيل النزاع المرتبط بالمياه وغير ذلك من العوامل التي تشكّل قوةً دافعة لمزيد من التشرد الداخلي والهجرة. وارتأى بناءً على ذلك أن من الضروري توظيف استثمارات جديدة على الصعيد السياسي من أجل وضع بنية تحتية أفضل للتنبؤ بالأحوال الجوية، وهي بنية تحتية يتعين أن تكون من ''الضرورات'' لكل بلد مثلها مثل البنى التحتية للطرق أو المدارس.

وكانت الإحاطة الرابعة والأخيرة هي تلك التي قدمتها السيدة غيتشيل، الباحثة المساعدة ببرنامج الأمن البيئي التابع لمركز ستيمسون، التي أوضحت أن الشباب سيتحمل عواقب ما يتم اليوم. وركزت على الخطوات التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها للحدّ من المخاطر الأمنية الناجمة عن تغير المناخ. وذهبت، على وجه التحديد، إلى ما يلي:

(أ) أن مجلس الأمن ينبغي أن يعترف رسمياً بقرار من قراراته بتغير المناخ كتهديد للسلام والأمن الدوليين وأن يدرج مراعاة المسائل المتعلقة بالمناخ في ولايات جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛

(ب) أن بعثاتِ الأمم المتحدة الميدانية ينبغي أن تحلل أثر تغير المناخ على الشباب المحلي وأن تحدد السبل التي يمكن من خلالها إشراك الشباب في تعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود؛

(ج) أن بعثاتِ الأمم المتحدة الميدانية ينبغي أن تنتقل بشكل أكثر منهجية إلى استخدام الطاقة النظيفة في الميدان، فتحدّ بذلك من انبعاثاتها وتعمل في الوقت ذاته على بناء بنى تحتية مستدامة للمجتمعات المحلية المضيفة. وأوصت بالالتزام بأن يبلغ معدلُ استخدام البعثات التي تنشرها الأمم المتحدة لمصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٥ ما نسبته ٥٠ في المائة من إجمالي الطاقة التي تستهلكها.

المناقشة المتعلقة بالتصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين

حظيت المناقشة باهتمام كبير من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إذ تكلم في سياقها ما يزيد على ٨٠ متكلماً لمدة تعدت الثماني ساعات. وأخذ الكلمة للتحدث بصفة وطنية ممثلو كل من الكويت، وبلجيكا، وإندونيسيا، وألمانيا، وبولندا، والمملكة المتحدة، والصين، وروسيا، وكوت ديفوار، وبيرو، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، وغينيا الاستوائية، وجنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وهنغاريا، والفلبين، وملديف، وهايتي، وكندا، وفيجي، ونيكاراغوا، والنرويج، وإستونيا، وليختنشتاين، واليابان، واليونان، ولاتفيا، وإيطاليا، وباكستان، وجمهورية كوريا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والهند، وإسبانيا، وبربادوس (باسم الجماعة الكاريبية)، والبرتغال، وتركيا، وسويسرا، وأستراليا، وسري لانكا، وكولومبيا، وبابوا غينيا الجديدة، والسويد، وبنغلاديش، وإكوادور، وكينيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأيرلندا، وشيلي، وناورو (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، والبرازيل، وترينيداد وتوباغو، وفييت نام، وإيران، والعراق، والمغرب، وأوروغواي، والسودان، وفنلندا، وأوزبكستان، ورومانيا، وقطر، وكوستاريكا، وكازاخستان، وأرمينيا، وسلوفاكيا، وهولندا، وبليز (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وتوفالو (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ)، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة، وموريشيوس، والجمهورية الدومينيكية. وكان ١٧ بلدا من هذه البلدان (الكويت، وبلجيكا، وإندونيسيا، وألمانيا، وبولندا، والمملكة المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وهنغاريا، والفلبين، وملديف، وهايتي،

وكندا، وفيجي، ونيكاراغوا، والنرويج، وإستونيا) ممثلا على المستوى السياسي. وأدلى ببيان أيضا المراقبون الدائمون عن كل من الكرسي الرسولي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وشهدت المناقشة المشاركةَ الأوسع نطاقاً على الإطلاق في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع، إذ تحدث بشأن آثار تغير المناخ على السلام والأمن الدوليين عددٌ من الوفود أكبر من أي وقت مضى. وركزت وفود كثيرة على الآثار الأمنية لتغير المناخ لا على مسألة تغيّر المناخ ذاتها فقط، وتوسّعت في بحث هذا الجانب عما سبق في جميع مناقشات المجلس الماضية بشأن هذه المسألة. ويبين ذلك أن أسباب القلق من تعدي مجلس الأمن على ولايات غيره من هيئات الأمم المتحدة لا بد وأنها في تراجع. وأظهرت المناقشة أيضاً تقارب وجهات النظر بين أغلبية كبيرة من المشاركين، إذ دعت أغلبيةٌ كبيرة المجلسَ إلى الاعتراف بالتهديد الوجودي الذي يشكّله تغير المناخ في بعض الحالات بالنسبة للسلام والأمن الدوليين وإلى الاضطلاع بدوره في التصدي لتلك التداعيات الأمنية. وعلى وجه الخصوص، أكدت وفود عديدة ما يلي:

(أ) أن تغيُّرَ المناخ تهديدٌ حقيقي وملموس وحاد وعالمي يهدد وجود الإنسانية؛ وأن البلدان النامية لها قابلية خاصة للتضرر منه وهو ما لا يتناسب مع صغر مساهمتها في الانبعاثات، وأن قابلية التضرر هذه تتجاوز حدود القارة الأفريقية التي أصدر مجلس الأمن بالفعل قرارات بشأنها، مما يعكس الحاجة إلى إستراتيجيات مناسبة لإدارة المخاطر؛ وأن الجهود الرامية إلى الحدّ من آثار الكوارث المتصلة بالمناخ وزيادة أوجه التآزر بين جهود التكيف وبناء السلام ستعود بالنفع على السلام والأمن الدوليين من خلال تعزيز الاستقرار العالمي ومنع نشوب النزاعات؛

(ب) أن منظومةَ الأمم المتحدة بأسرها ينبغي أن تهتم بتغير المناخ؛ وأن مجلس الأمن ينبغي أن يركز تحديداً على الآثار الأمنية لتغير المناخ؛ وأن هذا الأمر مكمِّلٌ لولاية وإجراءات كل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة؛

(ج) أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز قدراتها التحليلية من أجل تحسين فهمها للصلات المتشابكة التي تربط بين تغيّر المناخ والكوارث والتهديدات المحدقة بالسلام والأمن وتحسين قدرتها على وضع استراتيجيات للتصدي لها، استناداً إلى جهود منهجية لجمع الأدلة عما يؤدي أثره وما لا يصلح؛ وأن إحراز تقدم على هذا الطريق سيرتهن ببناء القدرات الكافية في جميع وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها للمنسقين الإقليميين، وفي المنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء؛

(د) أن من اللازم تحسين نظُم الإنذار المبكر وتطوير التقييمات المتكاملة للمخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ؛ وأن ”آلية الأمن المناخي“ التي تجمع بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجموعات أخرى من الممارسين من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، تمثل خطوةً أولى هامة على هذا الطريق؛ وأنها تود أن تشهد مزيداً من التعزيز لهذه الآلية لتصبح مركز تنسيق مؤسسي، وإن كانت عدة وفود قد دعت إلى تعيين ممثل خاص أو ممثلة خاصة لها؛

(هـ) أن آثار تغيّر المناخ على السلام والأمن الدوليين ينبغي أن يتناولها مجلسُ الأمن بانتظام؛ وأن من الضروري أن تُعقد جلسات إحاطة سنوية عن المخاطر الأمنية المرتبطة بالمناخ والتقدم المحرز في مواجهتها؛ وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن تكون ممثلةً في جلسات الإحاطة هذه؛

(و) أن عدداً من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يشكّل نماذج مفيدة لتحرك محدد الهدف قام به المجلس على صعيد الأمن المناخي؛

(ز) أن تطبيق مبادئ إطار سِنداي للحدّ من مخاطر الكوارث واتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ له أهمية حاسمة فيما يتعلق بالتكيف مع آثار الكوارث المتصلة بالمناخ والوقاية منها. وفي ذلك السياق، شددت وفود عديدة على الحاجة الملحة إلى إبقاء مقدار الاحترار العالمي عند مستوى أقل من ١,٥ درجة مئوية، مشيرةً إلى التقرير الخاص المعنون ''الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية'' الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومنوهةً بمؤتمر القمة المعني بالمناخ لعام ٢٠١٩ بوصفه اجتماعا ذا أهمية حاسمة لرفع سقف الطموحات الدولية.

ورغم تأييد أغلبيةٍ كبيرة من الوفود لتناول مجلس الأمن مسألة آثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين، أعرب عدد من الوفود أيضاً عن اعتراضه على مناقشة مسألة تغير المناخ في المجلس أو عدم ارتياحه لذلك. وللانتقادات التي أعربت عنها تلك الوفود خمسة جوانب في الأساس، إذ رأى بعض المتكلمين:

(أ) أن الأدلة على أثر تغير المناخ في العنف أدلةٌ يكثر الجدل بشأنها ولم تُفهم بالكامل بعد وأن من الصعب إثبات الصلة المباشرة بين تغير المناخ من جهة والكوارث الطبيعية والنزاع من جهة أخرى؛

(ب) أن ''إضفاء الطابع الأمني'' على تغيّر المناخ يمكن أن يأتي بنتائج عكسية وأن يُساء تفسيره على أنه يعني أن تغير المناخ يؤدى دوماً إلى النزاع، بل والأسوأ من ذلك أنه يمكن أن يستتبع ردود أفعال غير صائبة إذ قد يدفع بالدول إلى التركيز على التنافس بدلا من التعاون وقد يوجد فيها ميلاً إلى الرد العسكري؛

(ج) أن التركيز على تغير المناخ باعتباره سبباً من أسباب النزاع من شأنه أن يحول الانتباه عن دوافع سياسية أكثر أهمية تؤدي إلى نشوب النزاع كالتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛

(د) أن مجلس الأمن ينبغي ألا يتعدى على ولايات المنظمات المتخصصة القائمة التي تتبع الأمم المتحدة؛

(هـ) أن مجلس الأمن ليس المحفل المناسب لكونه هيئة ذات هيكل غير تمثيلي يصطبغ عملها بصفتي الإقصاء والسرية، وهو ما يتناقض مع الإطار المؤسسي الأكثر ديمقراطية وإنصافاً لكل من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

ورغم أن الفرصة لم تُتح لإجراء مداولات تحاورية بشأن تلك الشواغل لكثرة عدد الوفود التي أخذت الكلمة، فقد اعترضت عدة وفود على هذه الآراء من حيث وجاهتها أو أهميتها. ووصفت وفودٌ عديدة الصلاتِ بين الكوارث المتصلة بالمناخ والتهديدات المحدقة بالأمن بأن وجودَها ثابت بما لا يدع مجالاً لشك معقول، وأصرت على وجوب تناول مجلس الأمن لتلك التهديدات. وشدد العديد من الوفود الأخرى على أن تناول مجلس الأمن للآثار الأمنية لتغير المناخ والكوارث لا يشكّل ازدواجية للعمل مع أي هيئة أخرى، بل إنه يتوافق تماماً مع تناول هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة للآثار البيئية لتغير المناخ وأثره على التنمية وهو مكمِّلٌ له. وأشار البعض إلى أن الجمعية العامة دعت أجهزة الأمم المتحدة المعنية،

في قرارها ٢٨١/٦٣، إلى تكثيف جهودها في التصدي لتغير المناخ وضمّنت ذلك صراحةً تداعيات تغير المناخ المحتملة على الأمن، التي يعتبر المجلس بداهةً الجهازَ المعني بها، ومن ثم فلا محل للقول بتعدي المجلس على صلاحيات هيئات الأمم المتحدة الأخرى. ولاحظ الكثيرون أيضاً تعددَ أبعاد الآثار الناجمة عن تغير المناخ وارتأوا أنها تستلزم استجابةً متعددة الأبعاد، بما في ذلك من جانب المجلس متى تعلق الأمر بالسلام والأمن الدوليين.

وينبغي ألا تطغى تلك الخلافات على الأوجه الهامة التي توافقت بشأنها الآراء وسلّطت المناقشةُ الضوءَ عليها. فقد اتفقت جميع الوفود على أن آثار تغير المناخ تشكّل، في حالات محددة، تحديات جسيمة تتهدد السلام والأمن. وكان هناك توافق في الآراء أيضاً حول الحاجة إلى اتباع نهج كلي وشامل عند معالجة الآثار المتعددة الأبعاد لتغير المناخ، وهو ما يعني عملياً بحكم التعريف ضرورة ألا يُستبعد النظر في التداعيات الأمنية. وعلاوة على ذلك، كان هناك بالفعل توافق في الآراء بشأن عدم اختصاص مجلس الأمن بالتصدي لتغير المناخ في حد ذاته أو بتناول مسائل التنمية المستدامة، ولكن الآراء اتفقت على أن ولايته تقتضي التركيز على صون السلام والأمن الدوليين. أما الوفود التي انتقدت الإفراط في إضفاء ''الطابع الأمني'' على الموضوع، فقد مالت إلى تأكيد تباين هذه الآثار في مختلف المناطق، معترفةً ضمناً أو صراحةً بأن تغير المناخ والكوارث قد يؤديان إلى عواقب تؤثر على السلام والأمن الدوليين في سياقات إقليمية محددة في ذات الوقت الذي كانت تعارض فيه القول بافتراضات معمَّمة في هذا الشأن.

التوصيات السياساتية

شددت وفود عديدة على الحاجة إلى تجاوز مناقشة الآثار الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ على الأمن وإلى التحرك من أجل تعزيز القدرة على الصمود، مشيرةً إلى ضرورة أن يكون للتعاون الدولي دورٌ حاسم في مكافحة تغير المناخ وآثاره السلبية المتعددة. وفي هذا السياق، قدمت تلك الوفود عدداً من الاقتراحات. ويراد في الفرع التالي تجميع الأفكار التي تركز تحديداً على التصدي لآثار الكوارث المتصلة بالمناخ على السلام والأمن الدوليين، وتحديد ثلاثة سبل واسعة لتحرك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وسبيل رابع للدول الأعضاء بصورة رئيسية. وفي ضوء ذلك، يُذكر أن وفودا عديدة:

(أ) أكدت ضرورة التوصل إلى فهم أفضل وأكثر منهجية لكيفية تأثير المخاطر المتصلة بتغير المناخ والكوارث في السلام والأمن الدوليين؛ وفي ذلك السياق، دعت الوفود إلى ما يلي:

'١' إنشاء مركز تنسيق مؤسسي أو بيت خبرة مؤسسي يمكن أن يجمعا الخبراتِ المتوافرة على صعيد منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ويحللا المعلومات ويجمعاها في موجزات توليفية مناسبة توضَع تحت تصرف الأمين العام ومجلس الأمن؛ وطلب الكثير من الوفود أن يعيَّن مسؤول مركز التنسيق هذا ممثلاً خاصاً أو ممثلةً خاصةً للأمين العام؛

'٢' زيادة تعزيز آلية الأمن المناخي التابعة للأمم المتحدة، التي يمكن أن تنمو بمرور الوقت لتصبح بيت الخبرة المؤسسي المذكور؛

'٣' تقديم الأمين العام لتقارير منتظمة عن التداعيات الأمنية المحتملة لتغير المناخ؛

'٤' تحسين تبادل المعلومات وجهود التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) دعت إلى تحسين قدرات الإنذار المبكر والتحرك المبكر من خلال الاستراتيجيات المتكاملة لتقييم المخاطر وإدارتها المعتمَدة على مستوى الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، وإلى تحسين القدرات التحليلية والتأهب للكوارث. وقد لخصت إحدى المتكلمات ذلك قائلةً إنه ''سيمكننا منع نشوب النزاعات، إذا تحسنت قدرتُنا على التنبؤ عن طريق الإنذار المبكر وتأهبنا بشكل أفضل من خلال التحرك المبكر''؛

(ج) طلبت تحسين سبل إدراج العوامل المرتبطة بالمناخ ضمن ولايات البعثات الميدانية للأمم المتحدة والقدرات التي تزوّد بها، واقترح البعض أن يزوّد حفظةُ السلام بقدرات تمكنهم من تنفيذ عمليات عسكرية غير حربية مثل ''بعثات سلام المناخ'' شريطة أن تركز تلك البعثات على تقديم المساعدة لا التدخل في شؤون البلدان المتضررة؛

(د) شددت على الحاجة إلى دعم البلدان النامية من خلال التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا للوقاية من التهديدات الأمنية والنزاعات المرتبطة بالمناخ.

خلاصة

لم تترك المناقشةُ المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير مجالاً للشك في أن غالبية البلدان تعتبر تغيّرَ المناخ خطراً جسيماً يتهدد السلام والأمن وأنها ترغب في أن يتصدى مجلس الأمن لهذه الآثار المتصلة بالأمن، مكمِّلاً بذلك عمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن مكافحة تغيّر المناخ وعن تناول آثاره على التنمية. وحتى لو كان البعض، كما قال وزيرُ خارجية الجمهورية الدومينيكية في ختام كلمته، ''لم يتفهم بعد عمق مخاوفنا، فالأمل أن تكون الرسالة قد وضحت بما فيه الكفاية''. إن صون السلام والأمن الدوليين يقتضي مكافحة الآثار الأمنية المرتبطة بالمناخ. والمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن التي أناطها ميثاق الأمم المتحدة بالمجلس تستتبع مسؤوليته لا عن إدارة النزاع فحسب بل وعن السعي أيضا إلى التصدي لأسبابه الجذرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايات ومسؤوليات سائر المنظمات الدولية والإقليمية وكذلك الدول الأعضاء. ولا بد أن تستمر في المجلس مناقشة أفضل السبل إلى تحقيق تلك الغاية، ولكن يجب أيضاً أن يكمّلها تحركٌ طموح على مستوى المقر وفي الميدان أيضا.